

من وزير الاقتصاد و المالية
الى

الموضوع : حول شروط الانتفاع بالامتيازات الواردة بالفصل 5 من قانون المالية
التكميلي لسنة 2014

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 13 جانفي 2015

لقد بينتم بمكتوبكم المشار إليه أعلاه أنه في إطار الانتفاع بالامتيازات الواردة بالفصل 5 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 ، تقدمتم إلى مكتب مراقبة الأداءات بسوسة بتصريح تصحيحي بعنوان مداخل سنوات 2010 - 2011 - 2012 و 2013 إلا أن مكتب مراقبة الأداءات المذكور رفض هذه التصاريح التصحيحية على أساس أن الإجراء لا يطبق على السنوات المسجلة لخسارة جبائية على الرغم من أن هذه المؤسسة حققت أرباحا محاسبية أو دخلا جمليا مصرح به إيجابي فطلبتم معرفة :

(1) هل يمكن لمؤسسة حققت أرباحا محاسبية الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور و صرحت بنتائج جبائية سلبية أو تساوي صفر بعد طرح الخسائر والإستهلاكات المؤجلة ؟

(2) هل يمكن لشخص طبيعي الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور مع العلم أنه سجل بعنوان سنة معينة نتائج سلبية بعنوان مداخله الصناعية والتجارية وصرح بنتيجة إيجابية لمجمل مداخله خاصة بعد دمج المداخل العقارية ومداخل الأوراق المالية ؟

(3) هل يمكن لشخص طبيعي صرح بمداخل سنة معينة في حدود صفر ولم يصرح بمداخله المعفاة الانتفاع بالامتيازات الواردة بالفصل 5 المذكور إذا أضاف 20% من المداخل المعفاة و أخضعها لتكملة في الأداء؟

جوابا يشرفني إعلامكم:

(1) إن المؤسسات التي تقوم بإيداع تصاريح تصحيحية والترفيغ في المداخل المصرح بها حتى و لو تعلق الأمر بالنتيجة المحاسبية يمكنها الانتفاع بأحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014. و بالتالي فإن المؤسسات المسجلة لخسائر جبائية و لأرباح محاسبية يمكنها الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور و ذلك في صورة الترفيغ في أرباحها المحاسبية بنسبة لا تقل عن 20%.

(2) بالنسبة للشخص الطبيعي الذي سجل خسارة بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية ودخلا جمليا إيجابيا فيمكنه الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور إذا كانت نتائجه المحاسبية إيجابية وأخذها بعين الاعتبار لتحديد الربح الجملي المعني بالترفيغ بـ20%.

مع العلم أن الخسائر الجبائية في الحالتين الأولى و الثانية أعلاه المسجلة بعنوان السنوات موضوع التصاريح التصحيحية لا يمكن طرحها ولا ترحيلها إلى السنوات المقبلة.

(3) لا يمكن لشخص لم يصرح بمداخل خاضعة للضريبة الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور أعلاه .

و تقبلوا سيدي فائق عبارات الاحترام و التقدير.

والسلام

عن وزير الاقتصاد و المالية

و بتفويض منه

الحديث العام للخدمات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : هيبية جراد اللواتي